|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017 جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 10** | **الوثيقة C17/40-A** |
|  | **11 مايو 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| المراجعة الخارجية للحسابات | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  يتناول تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجعة البيانات المالية لعام 2016.  **الإجراء المطلوب**  يدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي للحسابات لعام 2016 **والموافقة** على الحسابات في صيغتها المراجعة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](https://www.itu.int/en/council/ties/Documents/cwg-fhr/Regl-fin-2010-E.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |

  
Corte dei conti

**تقرير المراجع الخارجي للحسابات  
  
  
  
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)  
  
مراجعة البيانات المالية لعام 2016**

**10 مايو 2017**

**جدول المحتويات**

*الصفحة*

[**مقدمة 6**](#_Toc482949344)

[**شهادة المراجعة 8**](#_Toc482949345)

[**بنية البيانات المحاسبية 11**](#_Toc482949346)

[**بيان الوضع المالي لعام 2016 11**](#_Toc482949347)

[الأصول 11](#_Toc482949348)

[الأصول الجارية 11](#_Toc482949349)

[التدفقات النقدية وما يعادلها 11](#_Toc482949350)

[*تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف* 12](#_Toc482949351)

[الاستثمارات 12](#_Toc482949352)

[المستحقات 12](#_Toc482949353)

[المستحقات الجارية الأخرى 12](#_Toc482949354)

[المخزونات 13](#_Toc482949355)

[الأصول غير الجارية 13](#_Toc482949356)

[الممتلكات والمنشآت والمعدات 13](#_Toc482949357)

[سجل الأصول 14](#_Toc482949358)

[الأصول غير المادية 14](#_Toc482949359)

[الخصوم 14](#_Toc482949360)

[الخصوم الجارية 14](#_Toc482949361)

[الموردون والدائنون الآخرون 14](#_Toc482949362)

[الإيرادات المؤجلة 15](#_Toc482949363)

[الأرصدة الاحتياطية 15](#_Toc482949364)

[*المسؤولية المالية* 15](#_Toc482949365)

[القروض والديون المالية 15](#_Toc482949366)

[الخصوم الجارية الأخرى 16](#_Toc482949367)

[الخصوم غير الجارية 16](#_Toc482949368)

[ملخص مزايا الموظفين 16](#_Toc482949369)

[مزايا الموظفين طويلة الأجل 17](#_Toc482949370)

[مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 17](#_Toc482949371)

[مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 17](#_Toc482949372)

[تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول 17](#_Toc482949373)

[ضرورة إجراء دراسة إكتوارية كاملة 18](#_Toc482949374)

[الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: التباينات عند التطبيق 18](#_Toc482949375)

[مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد) 18](#_Toc482949376)

[صافي الأصول 18](#_Toc482949377)

[**بيان الأداء المالي لعام 2016 19**](#_Toc482949378)

[الإيرادات والنفقات 19](#_Toc482949379)

[الموظفون 19](#_Toc482949380)

[المشتريات 21](#_Toc482949381)

[*عدم وجود "مبادئ توجيهية أساسية" في اللوائح المالية والقواعد المالية* 21](#_Toc482949382)

[*موقع السوق العالمية للأمم المتحدة* 21](#_Toc482949383)

[*اعتماد دليل مشتريات وإجراء مقنن في الاتحاد* 22](#_Toc482949384)

[*تعزيز شفافية عملية المشتريات* 23](#_Toc482949385)

[*تعزيز دور لجنة التقييم* 24](#_Toc482949386)

[*تعزيز التقييم التقني الإلزامي* 25](#_Toc482949387)

[*الإفصاح عن الميزانية المتاحة لتقديم إرشادات بشأن العروض* 25](#_Toc482949388)

[*مراقبة أداء الباعة* 26](#_Toc482949389)

[*إدخال إعلان بشأن عدم تضارب المصالح في عملية المشتريات في الاتحاد وعدم وجود سياسة  
بشأن أخلاقيات المشتريات وبشأن الغش والفساد* 26](#_Toc482949390)

[إطار الأخلاقيات 27](#_Toc482949391)

[المنشورات 27](#_Toc482949392)

[مباني مقر الاتحاد 28](#_Toc482949393)

[**بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 28**](#_Toc482949394)

[**جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 28**](#_Toc482949395)

[**مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2016 28**](#_Toc482949396)

[**صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد 29**](#_Toc482949397)

[**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية 29**](#_Toc482949398)

[**وحدة المراجعة الداخلية (IAU) 29**](#_Toc482949399)

[**متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة 30**](#_Toc482949400)

[**الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة 31**](#_Toc482949401)

[**الملحق II - متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري 38**](#_Toc482949402)

[**الملحق III - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة 39**](#_Toc482949403)

# مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجعو الحسابات الخارجيين في المادة 28 من اللوائح المالية (طبعة 2010) والصلاحيات الإضافية.

ويبلغ هذا التقرير المجلس بنتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرنا ضمن عملية المراجعة في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2016 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

ويحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأجرينا مراجعة الحسابات للسنة المالية 2016 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، وإلى نظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، ووفقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

لقد خططنا أنشطة العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وقمنا، على أساس العينة، باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال المراجعة على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وتم في أثناء عملية المراجعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد ألاسان با، رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجعة الحسابات في 2 مايو 2017.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية فيما يتصل بتعليقات الأمين العام لإدراجها في هذا التقرير، أحاطنا الأمين العام علماً بواسطة زملائه أثناء المناقشة النهائية في 4 مايو 2017 بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته. وقد وردت تلك التعليقات في 9 مايو 2017 وأدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

لقد قمنا بمراجعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن حسابات المنظمة فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2016، والتي قدمت امتثالاً للمادة 28 من *اللوائح المالية (طبعة 2010)*.

وقد أدرج في البيانات المالية تقرير للإدارة يشير إلى حسابات السنة المالية 2016، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وثائق المراجعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2016، الذي وقعه الأمين العام في 21 مارس 2017.

وقد أبرزنا نتائج نشاط المراجعة الذي قمنا به في شكل "توصيات" و"اقتراحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن الاقتراحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ولكن من حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يكلف الأمين العام، وربما بناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC)، بتنفيذ "اقتراح" يراه ضرورياً.

كما قمنا بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2016، طبقاً للفقرة 6 من *يقرر* من القرار 11 (غوادالاخارا، 2010).

ونشدد على أن المعيار الدولي 700 لمراجعة الحسابات (ISA) ("صياغة رأي وإعداد تقرير عن البيانات المالية") بصيغته المنقحة قد دخل حيز النفاذ هذه السنة، مما أسفر عن تعديل نسق شهادة المراجعة والمعلومات التي يلزم إدراجها في الشهادة. وقد تناول فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة المسألة المذكورة أعلاه خلال الاجتماع الأخير في ديسمبر 2016. وقد أبلغنا فريق الإدارة بالتغييرات التي طرأت على شهادة المراجعة.

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من حسن الاستقبال وجاهزية من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين التمسنا منهم المعلومات والوثائق.

  
Corte dei conti

# شهادة المراجعة

الرأي

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) التي تتألف من بيان الوضع المالي في 31 ديسمبر 2016، وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وجدول التدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2016 فضلاً عن الملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

وفي رأينا، تَعرض البيانات المالية المصاحبة بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات حتى 31 ديسمبر 2016، وأداءه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

الأساس الذي يقوم عليه الرأي

لقد أجرينا المراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. والمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، في مجال مراجعة البيانات المالية، منقولة نقلاً مباشراً من المعايير الدولية للمراجعة (ISA). وتطبق مؤسسة كورتي دي كونتي أحكام المعايير الدولية للمراجعة حيثما كانت متماشية مع الطبيعة المحددة لما تقوم به من مراجعة. ويرد مزيد من التفصيل لمسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في القسم الخاص من تقريرنا الذي يتناول مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الاتحاد وفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للبيانات المالية في منظومة الأمم المتحدة، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى

الأمين العام للاتحاد هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. وتتألف المعلومات الأخرى من عرض "المؤشرات المالية الرئيسية" التي يبينها الأمين العام في تقديمه لتقرير الإدارة المالية.

ولا يشمل رأينا بشأن البيانات المالية المعلومات الأخرى ولا نعرب عن أي شكل من استنتاجات التأكيد بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، والنظر، عند القيام بذلك، فيما إذا كانت المعلومات غير متناسقة مادياً مع البيانات المالية أو مع المعرفة التي اكتسبناها من المراجعة، أو فيما إذا كانت تبدو خاطئة بشكل ملحوظ. وإذا استنتجنا، استناداً إلى العمل الذي أجريناه، أن هذه المعلومات الأخرى تشوبها أخطاء مادية، يتعين علينا الإبلاغ عن هذه الحقيقة. ولا شيء لدينا نبلّغ عنه بهذا الصدد.

مسؤوليات الأمين العام للاتحاد والمكلفين بإدارة البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وعن نظام الرقابة الداخلية حسبما يراه ضرورياً لتمكين إعداد بيانات مالية لا تشوبها أي أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، يكون الأمين العام مسؤولاً عن تقييم قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله، والإفصاح، حسب الاقتضاء، عن المسائل المتصلة بالاستمرارية واستعمال مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة إلا إذا كان الأمين العام ينوي تصفية المنظمة أو وقف الأنشطة أو إذا كان لا يملك بديلاً واقعياً سوى القيام بذلك.

ويتولى المكلّفون بالإدارة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للاتحاد.

مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بمراجعة البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في التوصل إلى تأكيد قاطع بأن البيانات المالية ككل خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، وإصدار تقرير المراجِع الذي يتضمن رأينا. ويمثل التأكيد القاطع درجة عالية من التأكيد ولكن لا يضمن أن مراجعةً أجريت وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً أخطاء مادية في حال وجودها. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر جسيمة إذا كان من الممكن أن نتوقع بشكل منطقي أنها ستؤثر، سواء منفردةً أو مجموعةً، على القرارات الاقتصادية للمستعملين المتخذة على أساس هذه البيانات المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نتحلى بالاحترافية خلال كامل عملية المراجعة سواء تعلق الأمر بالحكم على البيانات أو التشكك فيها. كما أننا نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن غش أم عن خطأ، ووضع إجراءات المراجعة وتنفيذها استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة الكافية والمناسبة لتوفير أساس لرأينا. وخطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش أعلى من خطر عدم اكتشاف تلك الناتجة عن الخطأ، إذ يمكن أن ينطوي الغش على التواطؤ أو التزوير أو الإغفال المتعمد أو المغالطات التفسيرية أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات مراجعة تكون ملائمة في ظل هذه الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي بشأن فعالية الرقابة الداخلية للاتحاد.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والبيانات المبلغة ذات الصلة التي تقدمها الإدارة.

• الخروج باستنتاج بشأن مدى ملاءمة استعمال الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان يوجد عدم يقين مادي بخصوص أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة بشأن قدرة الاتحاد على الاستمرار في عمله. وفي حال استنتجنا وجود عدم يقين مادي، نكون مطالبين باسترعاء الانتباه، في تقرير مراجعتنا، إلى البيانات المبلغة ذات الصلة الواردة ضمن البيانات المالية، أو بتعديل رأينا إذا كانت هذه البيانات المبلغة غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة المتحصل عليها حتى تاريخ تقرير المراجعة. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف الاتحاد عن مزاولة أعماله.

• تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك البيانات المبلغة، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على نحو يحقق عرض هذه البيانات بأمانة.

ونتواصل مع المكلّفين بالإشراف الإداري فيما يخص نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما ونتائج المراجعة المهمة، من بين عدة أمور أخرى، بما في ذلك أي أوجه قصور كبيرة في الرقابة الداخلية حدّدناها أثناء المراجعة.

تقرير بشأن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وعلاوةً على ذلك نرى أن معاملات الاتحاد التي عُرضت علينا أو التي اختبرناها كجزء من مراجعتنا، كانت، في جميع الجوانب الهامة، متماشية مع اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد وسلطته التشريعية.

وطبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد (المادة 28) والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات (الملحق I بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أصدرنا أيضاً تقريراً مفصلاً بشأن أعمال المراجعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2016.

أبرز الوقائع

نسترعي الانتباه إلى واقع أن بيان الوضع المالي يكشف عن نقص صافي الأصول (419,1– مليون فرنك سويسري) ناجم بشكل أساسي عن تأثير الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على المدى الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 575,1 مليون فرنك سويسري. وترد في تقريرنا تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة، وأكدت لنا أنها ستقوم بمراقبة فعالية هذه التدابير. ولا يُعدل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

روما، 10 مايو 2017

***أرتورو مارتوتشي دي سكارفيتزي  
رئيس مؤسسة كورتي دي كونتي***

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أُعدت وعُرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2016 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2015 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2015 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرةً في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛

• جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2016؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي لعام 2016

## الأصول

2 في عام 2016 بلغت الأصول مقدار 373 مليون فرنك سويسري، ما يقابل زيادة بنسبة 0,7 في المائة مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2015 (370,3 مليون فرنك سويسري).

3 وتتألف من أصول جارية بمقدار 268,9 مليون فرنك سويسري، تمثل نسبة 72,1 في المائة من مجموع الأصول (بعد أن كانت تمثل نسبة %70,8 في عام 2015)، وأصول غير جارية بمقدار 104,0 مليون فرنك سويسري، تمثل %27,9 من مجموع الأصول (%29,2 في عام 2015). ويحدَّد الأساس المستخدم في تقييم الأصول في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 2).

## الأصول الجارية

4 في عام 2016 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 268,9 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 6,8 مليون فرنك سويسري (%2,6+) مقارنةً بعام 2015 (262,1 مليون فرنك سويسري). وبتفحص التحركات في الأبواب الفرعية، نلاحظ أن الزيادة الإجمالية تعزى إلى زيادة في "التدفقات النقدية وما يعادلها" (52,9+ مليون فرنك سويسري) يقابلها انخفاض في الاستثمارات (46,8– مليون فرنك سويسري)؛ وقد زادت "مستحقات المعاملات التبادلية" (3,1+ مليون فرنك سويسري) بينما انخفضت "مستحقات المعاملات غير التبادلية" (3,7– مليون فرنك سويسري)؛ وزادت "المستحقات الأخرى" (1,4+ مليون فرنك سويسري) وظلت قيمة المخزونات كما هي تقريباً (0,03– مليون فرنك سويسري).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 شهد الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 108,4 مليون فرنك سويسري، زيادة بنسبة %95,4) مقارنةً بمبلغ 55,5 مليون فرنك سويسري في عام 2015، وكان يشمل النقد المتاح وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2016. وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (39,8+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %69,1 من مجموع الباب الفرعي و"الحسابات المصرفية الجارية بعملات أجنبية" (14,8+ مليون فرنك سويسري) التي تعادل نسبتها حوالي %23,9 من مجموع الباب الفرعي. ونجمت الزيادة عن تحويل من باب "الاستثمارات" نتيجة سياسة التنويع التي استُهلت في عام 2015. ويرد بيان مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 6 في تقرير الإدارة المالية.

6 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2016. وتحققنا من أن الأرصدة قد سُجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت في التأكيدات الواردة من المصارف. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من أربعة مصارف. وقد حدّ ذلك من عملنا في هذا المجال، على الرغم من أن إدارة الاتحاد بذلت كل ما بوسعها لتمكيننا من تلقيها.

7 وبالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة التي لم ترد، زوّدتنا إدارة الاتحاد بنسخة من البيانات حتى 31 ديسمبر 2016 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

### *تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف*

8 نتيجة مراجعتنا لتأكيدات المصارف، وجدنا كما في السنوات الماضية، اختلافات بين قوائم التوقيعات المعتمدة التي تحتفظ بها الإدارة في المقر الرئيسي والقوائم التي تلقيناها من المصارف. وبسبب عدم تلقينا جميع التأكيدات اللازمة، لم نتمكن من التوصل إلى استنتاج بشأن التوقيعات. ونعترف بأن الإدارة اتخذت إجراءات عاجلة في هذا الشأن، متواصلةً مع المصارف المعنية لتسوية مظاهر الاختلاف.

## الاستثمارات

9 في عام 2016 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 65,0 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 46,8 مليون فرنك سويسري (41,9– في المائة) مقارنةً بعام 2015 (111,8 مليون فرنك سويسري)، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2016. ويرد في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق والسبب الداعي إلى تقرير خفض الاستثمارات في عام 2016.

10 وفي الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 4 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بسعر الفائدة والسيولة والعملة والسوق.

## المستحقات

11 بلغت المستحقات الحالية، سواء أكانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية بمقدار 85,5 مليون فرنك سويسري في عام 2016 مقارنةً بمبلغ 86,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015. ومثلت %31,8 من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بحوالي 32,9% في عام 2015. وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، وأي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

12 أما المستحقات غير الجارية، التي أدرجتها وأوضحتها الإدارة كذلك في الملاحظة 8، سواء عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، فقد بلغت 7,5 مليون فرنك سويسري (14,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2016 تماشياً مع المبادئ المعروضة في الملاحظة 2 في البيانات المالية. وترد إيضاحات إضافية في الملاحظة 8 "المستحقات".

## المستحقات الجارية الأخرى

13 يرد مبلغ 9,4 مليون فرنك سويسري (8,1 مليون فرنك سويسري في عام 2015) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية.

## المخزونات

14 في عام 2016، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,55 مليون فرنك سويسري ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,03 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2015 حيث بلغت القيمة الصافية 0,58 مليون فرنك سويسري. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 9 من تقرير الإدارة المالية.

## الأصول غير الجارية

15 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2016 مقدار 104,1 مليون فرنك سويسري، حيث سجلت انخفاضاً بمقدار 4,1 مليون فرنك سويسري (%3,8–) مقارنةً بعام 2015 عندما بلغت 108,2 مليون فرنك سويسري وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى استهلاك مباني الاتحاد.

16 ويتألف هذا الباب من "الأصول المادية" بمقدار 101,4 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل %97,5 من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2015 كانت 104,9 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 97,0 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 2,6 مليون فرنك سويسري أو نسبة %2,5 من المجموع (3,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015، أو %3,0). وهي موضحة في الملاحظتين 11 و12 في تقرير الإدارة المالية، على التوالي.

## الممتلكات والمنشآت والمعدات

17 تبلغ قيمة هذا الباب 101,4 مليون فرنك سويسري، وكانت القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2016 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها استهلاك كل فئة مدرجة فيما يلي: المباني (سُلجت قيمة صافية بمقدار 100,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016؛ وكانت 103,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015)؛ والمعدات (0,07 مليون فرنك سويسري في عام 2016؛ وكانت 0,09 مليون فرنك سويسري في عام 2015)؛ والأثاث (0,02 مليون فرنك سويسري في عام 2016؛ وكانت 0,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015)؛ ومعدات تكنولوجيا المعلومات (0,7 مليون فرنك سويسري في عام 2016؛ وكانت 0,7 مليون فرنك سويسري في عام 2015). وهي موضحة في الملاحظة 11 في تقرير الإدارة المالية.

18 يقتضي المعيار IPSAS 1 أن يتم، في بيان الوضع المالي، قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة إلى القيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 ينص على ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

19 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

20 وجاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. واعتبر ذلك "التكلفة التاريخية"، وحُدد الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* الذي يبلغ 100 سنة لهيكل المبنى. أما الأرض التي للاتحاد عليها "حق في المساحة" مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني. وقد أصدرنا في السنوات الأخيرة توصية بإعادة التفاوض بشأن اتفاق الدولة المضيفة (يرجى العودة إلى جدول متابعة التوصيات في الملحق I) وبعد وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق، ينبغي تصويب القيم المحاسبية المتبقية بناءً على ذلك.

21 وفي الملاحظة 11 في البيانات المالية كانت المباني التي أُدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والتوسع C، والكافتريا، ومبنى مونبريان. وفيما يتعلق بالمباني كما ذُكر أعلاه، فقد تغيرت القيمة الدفترية الصافية من 103,9 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2016 إلى 100,5 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2016، وذلك بسبب الاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3,4 مليون فرنك سويسري.

22 والاتحاد السويسري يمنح التمويل اللازم لإنشاء مبانٍ للمنظمات الدولية عن طريق "مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI)" على شكل قرض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0. وتوفر دولة جنيف الأرض مجاناً بموجب *"الحق في المساحة"*. ويرد توضيح قيمة القرض المقدم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 15 في تقرير الإدارة المالية.

## سجل الأصول

23 حصلنا على قوائم الأصول ودققناها، وأجرينا تدقيقاً مادياً للمخزون على عينة من البنود المقيَّدة في سجل الأصول الثابتة. يرجى الرجوع إلى جداول متابعة توصياتنا واقتراحاتنا السابقة (انظر الملحقات).

## الأصول غير المادية

24 في عام 2016، بلغت الأصول غير المادية 2,6 مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً بمقدار 0,6 مليون فرنك سويسري (%18,8–) مقارنةً بقيمتها في عام 2015 (3,2 مليون فرنك سويسري).

25 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 12 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات بعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها.

## الخصوم

26 في عام 2016، بلغ مجموع الخصوم 792,1 مليون فرنك سويسري مما يمثل زيادة بمقدار 78,6 مليون فرنك سويسري (%11,0+) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2015 (713,5 مليون فرنك سويسري). وهي تتألف من:

 أ ) *خصوم جارية* بمبلغ 147,3 مليون فرنك سويسري تمثل %18,6 من مجموع الخصوم (وفي عام 2015، كانت تمثل %20,1 وتبلغ قيمتها الإجمالية 143,0 مليون فرنك سويسري).

ب) *خصوم غير جارية* تبلغ قيمتها الإجمالية 644,8 مليون فرنك سويسري تمثل %81,4 من مجموع الخصوم (وفي عام 2015، كانت الخصومغير الجارية تمثل نحو %79,9 وتبلغ قيمتها الإجمالية 570,4 مليون فرنك سويسري).

## الخصوم الجارية

27 في عام 2016، بلغ مجموع الخصوم الجارية 147,3 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 4,3 مليون فرنك سويسري مقارنةً بعام 2015 (143,0 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية، كانت هذه الزيادة ترجع أساساً إلى أثر الزيادة في "الإيرادات المؤجلة" (1,4+ مليون فرنك سويسري) و"الموردون والدائنون الآخرون" (1,9+ مليون فرنك سويسري) و"مزايا الموظفين" (0,6+ مليون فرنك سويسري). ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

## الموردون والدائنون الآخرون

28 يظهر مبلغ 9,1 مليون فرنك سويسري (7,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 13 بتقرير الإدارة المالية.

## الإيرادات المؤجلة

29 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 129,0 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 127,6 مليون فرنك سويسري في عام 2015). ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية التي لم تكتمل في نهاية عام 2016. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

30 في عام 2016، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 1,4 مليون فرنك سويسري (وكانت قد بلغت 1,0 مليون فرنك سويسري في عام 2015). ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للمنازاعات القانونية (0,9 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان (0,5 مليون فرنك سويسري). ويرد تقسيم مفصل للأرصدة الاحتياطية في الملاحظة 17 بتقرير الإدارة المالية.

31 وتغيرت الأرصدة الاحتياطية المخصصة للمنازاعات القانونية من القيمة الأولية لعام 2016 (804 000 فرنك سويسري) إلى القيمة النهائية (31 ديسمبر 2016) البالغة 909 000 فرنك سويسري. والواقع أن الأرصدة الاحتياطية زادت بمقدار 200 000 فرنك سويسري، مع 4 000 فرنك سويسري من الأرباح غير المحققة واستعمال 99 000 فرنك سويسري.

## *المسؤولية المالية*

32 نلاحظ، في حالة ما إذا قضت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية بأن يدفع الاتحاد تعويضات عن الضرر لموظف تبين أنه كان ضحية لسوء سلوك خطير من جانب موظف آخر، أنه لا يوجد أيّ إجراء يمكن أن يتخذه الاتحاد ضد المخالف لاسترداد كل هذه التعويضات أو أجزاء منها.

|  |
| --- |
| ***الاقتراح رقم 1***  33 نقترح بالتالي النظر في إمكانية وضع إجراء لاسترداد أي مبالغ قد تقضي المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولي بأن يدفعها الاتحاد لموظف بسبب سوء سلوك خطير من جانب موظف آخر. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام***  نوافق على هذا الاقتراح. وستوجه إدارة الاتحاد انتباه الموظفين على جميع المستويات إلى العواقب الممكنة، خاصةً فيما يتعلق بالمسؤولية المالية المحتملة، لسوء السلوك الخطير إزاء موظف آخر، وستتخذ التدابير المناسبة ضمن إطارها التنظيمي. |

## القروض والديون المالية

34 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %1,0 من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2016، وبوصفه طويل الأجل (42,3 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة %6,6 من مجموع الخصوم غير الجارية). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 15 من تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 16 ديسمبر 2016 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصوم الجارية الأخرى

35 في عام 2016 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" 1,1 مليون فرنك سويسري (0,5 مليون فرنك سويسري في عام 2015) و5,1 مليون فرنك سويسري (5,3 مليون فرنك سويسري في عام 2015) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.16 و19 من تقرير الإدارة المالية على التوالي.

36 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (0,06 مليون فرنك سويسري، وكان 0,08 في عام 2015) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (1,0 مليون فرنك سويسري، وكان 0,4 مليون فرنك سويسري في عام 2015). ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حد كبير.

## الخصوم غير الجارية

37 في عام 2016 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 644,8 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 74,4 مليون فرنك سويسري (%13,0+) مقارنةً بعام 2015 (570,4 مليون فرنك سويسري). وترجع هذه الزيادة بصفة إجمالية إلى الزيادة في مزايا الموظفين (80,1+ مليون فرنك سويسري، أي %16,2+ مقارنةً بعام 2015). ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 2).

38 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة بشأن "القروض")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## ملخص مزايا الموظفين

39 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وقد بلغت قيمتها الإجمالية 576,2 مليون فرنك سويسري في عام 2016، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| ***الخصوم*** | **السنة (بآلاف الفرنكات السويسرية)** | | **التغيير 2015-2016** | |
| ***2016*** | ***2015*** | **بآلاف الفرنكات السويسرية** | **%** |
| جارية | 1 094 | 481 | 613 | %127,4 |
| غير جارية | 575 123 | 495 025 | 80 098 | %16,2 |
| **المجموع** | **576 217** | **495 506** | **80 711** | **%16,3** |
| ***مكونات الخصوم غير الجارية*** |  |  |  |  |
| خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) | 551 911 | 472 801 | 79 110 | %16,7 |
| المعاشات التقاعدية | 54 | 90 | 36– | %40,0– |
| الاستقرار/الإعادة إلى الوطن | 14 667 | 12 925 | 1 742 | %13,5 |
| الإجازات المتراكمة | 8 491 | 9 209 | 718– | %7,8– |
| **المجموع** | **575 123** | **495 025** |  |  |

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

40 كما يعرض الجدول أعلاه، في عام 2016 بلغ الباب الفرعي المعنون "الخصوم غير الجارية" (المرتبطة بمزايا الموظفين طويلة الأجل) 575,1 مليون فرنك سويسري بزيادة مقدارها 80,1 مليون فرنك سويسري (%16,2+) مقارنةً بمبلغ 495,0 مليون فرنك سويسري في عام 2015. وهو ما مثل %89,2 من إجمالي الخصوم غير الجارية و%72,6 من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة إلى مزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (ASHI) (551,9 مليون فرنك سويسري، مقابل 472,8 مليون فرنك سويسري في عام 2015)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (14,7 مليون فرنك سويسري، مقابل 12,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015)، والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (8,5 مليون فرنك سويسري، مقابل 9,2 مليون فرنك سويسري في عام 2015). ويرد في الملاحظة 2.12 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

41 على النحو المبين في الفقرة السابقة، بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2016 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 14,7 مليون فرنك سويسري (مقابل 12,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015) وقد حُسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي أوكلتها الإدارة إلى الخبير الإكتواري، وهي موضحة في تقريره الصادر في مارس 2017.

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

42 في عام 2016 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 551,9 مليون فرنك سويسري مما يمثل زيادة تبلغ 79,1 مليون فرنك سويسري (%16,7+) مقارنةً بمبلغ 472,8 مليون فرنك سويسري في عام 2015. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى انخفاض معدل الخصم من 1,32 في المائة في عام 2015 إلى 0,92 في المائة في عام 2016، وإلى الاختلافات بين الحقيقة والتجرية المتوقعة خلال السنة المالية الجارية. وقد أجرى هذا الحساب الخبير الإكتواري، بناءً على افتراضات إكتوارية.

## تأثير الخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي الأصول

43 كان للمبلغ الكبير للخسائر الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (322,6 مليون فرنك سويسري) أثر شديد على صافي أصول الاتحاد ولهذا السبب قمنا، كما في السنوات الماضية، بالتركيز في جزء من أعمال المراجعة التي قمنا بها على مدى صحة وموثوقية مبالغ مزايا الموظفين.

44 وتقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS 25 ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

45 وعلى غرار السنوات الماضية، استعان فريقنا بخدمات مجموعة من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام المتخصصين في المزايا الاجتماعية. وأجرى خبراؤنا الإكتواريون استعراضاً بشأن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعام 2016 والتي نوقشت كما ينبغي مع الإدارة. ووجدنا أن هذه الافتراضات تتماشى مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتفق أيضاً مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا وقد تحققنا من صحتها.

46 ولإجراء المراجعة الخاصة بهم، قام خبراؤنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها مكتب الخبير الإكتواري (AON Hewitt Consulting) الذي اختاره الاتحاد؛ كما أجروا تحليلاً متعمقاً بجميع التقديرات والافتراضات الإكتوارية من أجل التحقق من صدقها والمنهجيات المستعملة. وقد تعاونت الإدارة والخبير الإكتواري بشكل كامل خلال هذه العملية. وأكد العمل الذي قام به خبراؤنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير.

47 ونحيط علماً بأنه، أخذاً بالتوصية رقم 3 الواردة في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، قامت الإدارة في عام 2016 بطلب عطاءات لاختيار خبير إكتواري جديد من أجل إجراء كامل الدراسة الإكتوارية والتقييمات الإكتوارية السنوية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25. وكان AON Hewitt Consulting هو مكتب الخبير الإكتواري الذي وقع عليه الاختيار.

## ضرورة إجراء دراسة إكتوارية كاملة

48 في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2014، أوصينا بأن تجري الإدارة دراسة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة: هذا ضروري للحصول على إجابات وحلول محتملة لمسألة التمويل الكافي من أجل ضمان عدم العجز، في المدى الطويل، في التمويل لنظام التأمين الصحي للاتحاد على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول (يرجى الرجوع أيضاً إلى الفقرة 47 أعلاه).

49 ونعترف بأن الإدارة تتعاون على أكمل وجه مع المراجِع الخارجي إذ تزودنا بجميع الوثائق المتعلقة بالدراسة لتمكيننا من التحقق، بدعم من خبرائنا الإكتواريين، من تحليل الحالة ومن فعالية الحل المقترح.

## الانفصال عن صندوق التأمين الصحي للموظفين “SHIF”: التباينات عند التطبيق

50 **أشرنا في تقريرنا للعام الماضي إلى أن عملية انفصال الاتحاد عن صندوق التأمين الصحي للموظفين، وهو نظام التأمين الصحي الذي تديره منظمة العمل الدولية والذي شارك فيه الاتحاد حتى عام** 2014**، لم يكن قد استُكمل بعد وذلك نتيجة وجود خلافات بين الوكالتين على المبلغ الذي يجب أن يدفعه الصندوق للاتحاد والذي يرتبط بنقطتين رئيسيتين هما:**

 أ ) كان يحق للأعضاء المؤمن عليهم في الاتحاد، بناءً على إجراء الانفصال، تقديم طلبات تعويض إلى الصندوق حتى تاريخ 31 يناير 2016. ولا عجب في أنه بعد مرور هذا التاريخ كانت لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لمعالجة طلبات التعويض. وفرضت منظمة العمل الدولية على الاتحاد دفع التكاليف الإدارية الكاملة المترتبة عن خمسة شهور (حتى 31 مايو 2015) كأن جميع أعضاء الاتحاد طالبوا الصندوق القديم بتعويضات. ويدفع الاتحاد بأن عدد الملفات المقدمة كان في الواقع ضئيلاً جداً ولا يمكن بالتالي فرض هذا القدر من التكاليف الإدارية على الاتحاد؛

ب) أما النقطة الثانية فترتبط بتصفية صندوق التأمين الصحي للموظفين الذي شارك الاتحاد في إنشائه وحرص على استمراره بدفعه مساهمة تبلغ %23 من مبالغ الصندوق: وافترض الاتحاد أنه وفقاً لمبدأ التناسب مع مساهمته ومبدأي المعاملة بالمثل والتضامن ستُدفع له نسبة مئوية من قيمة الصندوق المقدرة تتناسب مع نسبة المساهمة التي كان يدفعها للصندوق؛ ولم تقبل منظمة العمل الدولية هذا الأمر وقدمّت إليه مبلغاً أقل بكثير.

51 **وأبلغتنا الإدارة بأن الوضع لا يزال في تطور وأن الاتحاد يستكشف جميع الحلول الممكنة.**

## مزايا الموظفين: صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

52 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 54 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 123 المتصلة بذلك).

## صافي الأصول

53 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة إلى السنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2016 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 419,2– مليون فرنك سويسري، ما يمثل انخفاضاً مقارنةً بمبلغ 343,2– مليون فرنك سويسري في عام 2015.

54 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة إلى الفترة (11,7– مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يُظهر التحركات بصورة منفصلة لكل الأموال، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً التوفيق المحاسبي بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 25).

د ) الملاحظة 2 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال الخارجية المخصصة"، والفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ‍ ) الملاحظة 3 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي.

## بيان الأداء المالي لعام 2016

55 يُظهر هذا البيان أن إيرادات ونفقات الاتحاد التشغيلية والمالية مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت نتيجة الفترة عجزاً قدره 11,7– مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

56 بلغ مجموع الإيرادات 176,5 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 2,2 مليون فرنك سويسري (%1,3+) مقارنةً بعام 2015 (174,3 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى زيادة ’1‘ المساهمات الطوعية (1,0+ مليون فرنك سويسري، %10,9+)، ’2‘ والإيرادات التشغيلية الأخرى (4,9+ مليون فرنك سويسري، %13,1+)، بما في ذلك بصفة خاصة الزيادة في الإيرادات من خارج الميزانية المتعلقة بدعم المشاريع وبيع المنشورات وبطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية. أما الاشتراكات المقررة، والبالغة 122,9 مليون فرنك سويسري، أي ما يعادل %69,6 من إجمالي الإيرادات، فقد حققت انخفاضاً بمقدار 3,6 مليون فرنك سويسري (%2,8–) مقارنةً بعام 2015. ويرد التقسيم المفصل للإيرادات في الملاحظة 21 من تقرير الإدارة المالية.

57 بلغ مجموع النفقات 188,2 مليون فرنك سويسري وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 1,9 مليون فرنك سويسري (%1,0–)، مقارنةً بعام 2015 (190,1 مليون فرنك سويسري). وانخفضت نفقات الموظفين، التي تبلغ 147 مليون فرنك سويسري وتمثل %78,1 من إجمالي النفقات، بمقدار 3,8 مليون فرنك سويسري (%2,5–) كما ورد في الملاحظة 22 من تقرير الإدارة المالية.

## الموظفون

58 استعرضنا عدداً من كشوف المرتبات التي تم اختيارها عشوائياً، تتعلق بموظفين من مختلف الفئات والدرجات (الخدمة العامة والمهنيون) بالمقر ومقرات العمل الميدانية. وتضمنت العينة التي اختبرناها أيضاً الاستشاريين الذين يعملون بموجب اتفاقات خدمة خاصة (من غير الموظفين). وقمنا بالتحقق من المبالغ إزاء حزمة الاستحقاقات ذات الصلة وبحثنا عن أدلة في ملفات الموظفين بخصوص البدلات الممنوحة. ولم تكشف اختبارتنا المكثفة عن أي أخطاء أو مسائل رئيسية، ولذلك نعتبر أننا حصلنا على ضمانة معقولة بأن القيم المسجلة في الحسابات كانت قيماً صحيحة.

59 شهد عام 2016 بعض التطورات الجديدة بخصوص إدارة الموارد البشرية. كان من بين هذه التطورات اعتماد حزمة تعويضات معدلة للموظفين من الفئتين المهنية والعليا (طبقاً للقرار 70/244 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتخدة) بغية ضمان الحد من التكاليف الإجمالية. وكان من المقرر تنفيذ ذلك على مرحلتين: أدخل جدول المرتبات القائم على معدل وحيد موحد (بغض النظر عن حالة الإعالة) في الأول من يناير 2017؛ وأن يبدأ سريان المخطط الجديد لمنح التعليم اعتباراً من يناير 2018. وإضافةً إلى ذلك، اعتمد إطار جديد للكفاءات بالاتحاد يتم ربطه بالأهداف الاستراتيجية للاتحاد على النحو المحدد في الخطط التشغيلية الرباعية المتجددة. وستدمج الكفاءات (الأساسية والإدارية) ضمن الأداة الإلكترونية الجديدة لتقييم الأداء (نظام تقييم أداء الموظفين) قيد التطوير حالياً.

60 وفي المقابل، لم يتخذ أي إجراء خلال 2016 بخصوص العاملين من غير الموظفين. وفي تقاريرنا الأخيرة، لفتنا الانتباه إلى استمرار استخدام المكاتب الاستشارية الخارجية التي تشارك جزئياً في الإضطلاع بمهام عادية مستمرة بدلاً من مهام متخصصة لا تتوافر لها في المنظمة الخبرات والقدرات اللازمة. واستجابةً لاقتراحنا رقم 2014/7، أفادت الإدارة عن نيتها مراجعة الوضع الحالي والإعلان عن سياسة جديدة من أجل عقود اتفاقات الخدمة الخاصة. وعلى نفس الخط، ينص التقرير بشأن حالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المأخوذ من "استعراض التنظيم والإدراة في الاتحاد الدولي للاتصالات" على أنه سيقدم إلى المجلس في دورته لعام 2017 "تقييم شامل للوضع بغية وضع إطار تنظيمي جديد". وفي مايو 2017، تم تزويدنا بمشروع وثيقة عن استخدام المكاتب الاستشارية. وترمي الوثيقة إلى تقديم مبادئ توجيهية بشأن الاستخدام السليم لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة وتأسيس عملية توظيف موحدة في المنظمة بالكامل. وهي تشترط أن تكون محددة في الوقت مع إشارة واضحة لشروط التجديد (لمرة واحدة) وأنها تقتصر على المهام المتخصصة مع تحديد نواتج قابلة للقياس (مخرجات). بيد أننا نفهم أن البحث الداخلي لا يزال معلقاً وأن المبادئ التوجيهية ستقدم إلى المجلس للعلم فقط.

61 وفي عام 2016، كان عدد الأشخاص الذين أبرموا عقداً موحداً على الأقل لتوفير خدمات استشارية، على النحو التالي: الأمانة العامة: 128 (باستثناء المترجمين)؛ ومكتب تقييس الاتصالات: 61؛ ومكتب الاتصالات الراديوية: 12؛ ومكتب تنمية الاتصالات: 239. وفي عام 2015 كانت الأعداد ذات الصلة على النحو التالي: الأمانة العامة: 159؛ ومكتب تقييس الاتصالات: 94؛ ومكتب الاتصالات الراديوية: 32؛ ومكتب تنمية الاتصالات: 293. وكان المبلغ الإجمالي للأجور 4,7 مليون فرنك سويسري في 2016؛ وكان 6,1 مليون فرنك سويسري في 2015.

62 على الرغم من أن هذه الأرقام تُظهر انخفاضاً في فترة السنتين الأخيرة، فإن الانتقال من الممارسة الحالية من المرجح أن يتسبب في مصاعب تشغيلية، ويجري النظر في إمكانية طرح نماذج تعاقدية أكثر مرونة للتعيينات المؤقتة (مثل اتفاقات التعاقد الفردي - ICA، المستخدمة بالفعل في منظمات أخرى) من أجل وظائف دعم محددة.

63 تنتج الإدارة إحصاءات سنوية وهي على علم بالعدد الضخم من حالات التقاعد المتوقعة خلال السنوات العشر المقبلة: ستكون هناك 248 وظيفة شاغرة (أكثر من %30) في الفترة 2026‑2017، حيث سيشهد العامان 2018 و2023 تقاعد العدد الأكبر (29 و32 موظفاً على التوالي). وتشهد فئتا المهنيين والعليا العدد الأكبر من المتقاعدين بما يمثل %50,4 من إجمالي حالات التقاعد المتوقعة و%32,8 من وظائف الفئتين المهنية والعليا في 31 ديسمبر 2016. ونتج أيضاً عن البرنامج الطوعي لإنهاء الخدمة الذي نفذ في عام 2016 ويسمح بالتقاعد المبكر في 2016 و2017، حالات تقاعد إضافية، وذلك كنتيجة لزيادة السن الإلزامية لإنهاء الخدمة. وطال هذا الأمر 30 موظفاً في 2016 و2017 (توقعات).

64 وينبغي أيضاً النظر في عدد الاستقالات الطوعية. ويشهد الوقت الراهن استقالات للموظفين أكثر من السابق، حيث كانت الذروة في 2015 بعدد 16 شخصاً و 13 شخصاً في 2016.

65 بيد أن الإدراة لم تحدث بعد الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية ولم تعتمد استراتيجية لتخطيط تعاقب الموظفين. وحتى الأن لا يوجد إجراء رسمي لنقل معارف المتقاعدين ولا يوجد تنسيق بين عمليتي التوظيف وتعاقب الموظفين ولا توجد خطة للتقاعد التدريجي ولا توجد أي بارقة بشأن السعي من أجل وضع استراتيجية بخصوص تغير الأجيال. وعدد الموظفين الذين وصلوا إلى السن الإلزامي لإنهاء العمل، وتم الإبقاء عليهم بتصريح من الأمين العام بلغ 5 موظفين في 2016 (3 موظفين حتى الآن في 2017)؛ وبلغ هذا العدد بالنسبة إلى من يعملون بعقود اتفاقات الخدمة الخاصة 4 موظفين في 2016 (موظف واحد حتى اللحظة في 2017).

66 بصورة أعم، من الضروري اختبار مدى توافق سياسة للحد من تكاليف الموظفين على الأجل الطويل (في الأشكال المختلفة المحددة في المقرر 5: عامل تأخير شغل الوظائف الشاغرة وخفض رتب الوظائف الشاغرة وتفضيل التوظيف الداخلي على التوظيف الخارجي وعدم الإحلال في الوظائف الشاغرة) والالتزام بالأهداف الاستراتيجية السامية.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 1***  بالنظر إلى التوقعات بشأن التقاعد في السنوات العشر المقبلة ومخاطر إمكانية وقوع حالة من عدم الاستمرارية، نوصي بأن تعتمد الإدارة استراتيجية رسمية للتخطيط لتعاقب الموظفين، تدمج ضمن الخطة الاستراتيجية للموارد البشرية. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن تحدد الأدوار والوظائف الهامة إزاء أهداف الاتحاد واحتياجاته مع وضع خطط من أجل المستقبل القريب. (نقل المعارف) وللأجل الطويل (استناداً إلى عدة أمور من بينها قائمة بالمهارات المتاحة في إطار الكفاءات الحديثة لتحديد إمكانية تولي هذه الوظائف داخلياً). |

|  |
| --- |
| ***تعليق من الأمين العام***  ستقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بالتشاور مع دوائر المكاتب والأمانة العامة من أجل استراتيجية للتخطيط لتعاقب الموظفين ترمي إلى الحفاظ على المعارف المؤسسية وضمان الاستمرارية في الاضطلاع بولاية الاتحاد. |

## المشتريات

68 تمثل المشتريات جزءاً من النفقات التي خضعت للتحليل في الفقرة أعلاه وسجلت بوصفها "خدمات تعاقدية" و"استئجار وصيانة الأماكن والمعدات" و"المعدات واللوازم" و"نفقات بريد واتصالات وخدمات".

69 وتلخص نتائج واستنتاجات المراجعة المتعلقة بالمشتريات في الفقرات التالية.

### *عدم وجود "مبادئ توجيهية أساسية" في اللوائح المالية والقواعد المالية*

70 أثناء المراجعة التي قمنا بها وجدنا أن اللوائح المالية والقواعد المالية لا تتضمن مبادئ عامة للمشتريات.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 2***  71 لذا نوصي بأن تقدم الإدارة إلى المجلس مقترحاً بتعديل اللوائح المالية والقواعد المالية بحيث تتسق مع المبادئ الأساسية للمشتريات الموجودة في الأمر الإداري الذي سيخضع للتنسيق. |

|  |
| --- |
| ***تعليق من الأمين العام:***  أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية وسينظر في إعداد مقترح لتقديمه إلى المجلس. |

### *موقع السوق العالمية للأمم المتحدة*

72 السوق العالمية للأمم المتحدة (UNGM)، وهي بوابة المشتريات الإلكترونية المشتركة لمنظمات منظومة الأمم المتحدة، تنطوي على ولاية على الجمعية العامة للأمم المتحدة تتمثل في: (1 تعزيز الشفافية وزيادة تنسيق ممارسات المشتريات في الأمم المتحدة و(2 تبسيط وتسهيل عمليات تسجيل البائعين و(3 زيادة فرص المشتريات للبائعين من البلدان النامية و(4 إنتشار بوابة إلكترونية عالمية مشتركة واحدة لمشتريات الأمم المتحدة.

73 أثناء عملية المراجعة، أخبرتنا شعبة المشتريات أن الاتحاد ينشر بانتظام جميع المناقصات التي تزيد على 50 000 فرنك سويسري على موقع السوق العالمية للأمم المتحدة وأن إشعارات التعاقدات التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري تنشر على السوق العالمية للأمم المتحدة على اساس كل حالة على حدة.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 3***  نقر بأن الاتحاد ينشر بانتظام جميع المناقصات التي تزيد على 50 000 فرنك سويسري على موقع السوق العالمية للأمم المتحدة، ومع ذلك وسعياً لتعزيز مستوى الشفافية في عملية المشتريات، وبوجه عام، لتحقيق الهدف المتوخى من خلال ولاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، نوصي بأن ينشر الاتحاد بانتظام أيضاً جميع المناقصات (بالنسبة إلى السلع والخدمات) التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري. |

|  |
| --- |
| ***تعليق الأمين العام:***  أحاط الاتحاد علماً بهذه التوصية ويؤكد أن الغرض من النشر على السوق العالمية للأمم المتحدة هو إتاحة المنافسة الدولية، وهو شرط للمناقصات التي تزيد عن 100 000 فرنك سويسري طبقاً للأمر الإداري الحالي. والممارسة الحالية المتبعة تتمثل في النشر أيضاً للمناقصات التي تزيد عن 50 000 فرنك سويسري (الأقل من 100 000 فرنك سويسري) على موقع السوق العالمية للأمم المتحدة. وعندما تستوجب الظروف ذلك، يمكن التماس المنافسة الدولية أيضاً حتى في المناقصات الأقل قيمة. |

### *اعتماد دليل مشتريات وإجراء مقنن في الاتحاد*

75 تخضع مشتريات الاتحاد للإطار التشريعي التالي:

 أ ) "القواعد الأساسية لشراء المعدات لمشاريع التعاون والمساعدة التقنية للاتحاد (التي أقرها المجلس الإداري في عام 1968) وكتيب الإجراءات الإدارية لتطبيق هذه القواعد الأساسية على النحو الذي حدده الأمين العام في عام 1968 والمحدّث في عامي 1987 و1991 لبدء العمل به في 1 يناير 1992؛

ب) "الأمر الإداري 14/06 المتعلق بالقواعد والإجراءات التي تنظم إبرام العقود".

76 **وركّزنا مراجعتنا فقط على** الأمر الإداري 14/06 وعينة محدودة من المشتريات المنفذة وفقاً لهذا الأمر.

77 تبين لنا خلال مراجعتنا أن الأمر الإداري 14/06 لا يغطي سوى المبادئ العامة الأساسية للمشتريات. وهو، إضافةً إلى ذلك، لا ينفَّذ اقتراناً بالسياسات والإجراءات التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات.

78 وأوصت وحدة المراجعة الداخلية (IAU) في تقريرها SG-SGO/IA17-02 "*بالتعجيل في إعداد دليل المشتريات في الاتحاد، والإشارة إلى جملة أمور من بينها أساليب الشراء واجبة التطبيق، والعمليات المشمولة، والعتبات المطبقة وما إلى ذلك*".

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 4***  79 إننا نوافق المراجع الخارجي للحسابات الرأي ونوصي باعتماد ما يلي**: ألف**) دليل مشتريات يغطي جميع مراحل عملية الشراء وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة بشأن الموضوع، **باء**) تدابير التنفيذ المقترنة بالسياسات والإجراءات التي ينبغي أن يسترشد بها جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويُعكف حالياً على إعداد دليل للمشتريات سيغطي جميع مراحل عملية المشتريات ويقدم إرشادات بشأن السياسات والإجراءات إلى جميع الموظفين المشاركين في مختلف مراحل عملية المشتريات. |

80 وفقاً للبند 1.1.2 من الأمر الإداري 14/06 "*تضع شعبة المشتريات إجراءً مكتوباً بشأن العقود التي تشمل مبلغاً مقدراً بأقل من 20 000 فرنك سويسري*". وقد اكتشفنا خلال مراجعتنا عدم وجود هذا الإجراء المكتوب.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 5***  81 نوصي بالتالي بأن يعتمد الاتحاد إجراءً مكتوباً يتعين على الموظفين اتباعه في حالات المشتريات التي تقل عن 20 000 فرنك سويسري. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يقبل الاتحاد هذه التوصية. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. |

|  |
| --- |
| ***الاقتراح رقم 2:***  82 علاوةً على ذلك، نقترح أن يراجع الاتحاد العتبة المحددة لالتماس ثلاثة عروض على الأقل من أجل ضمان الإدارة المالية السليمة للعملية. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يوافق الاتحاد على هذا الاقتراح. وسيُدرج ذلك في دليل المشتريات الجديد. |

### *تعزيز شفافية عملية المشتريات*

83 اكتشفنا خلال مراجعتنا أن شعبة المشتريات لم تبلّغ الباعة غير المتوفقين، فرداً فرداً، بأن عطاءاتهم لم تُقبل، ولاحظنا كذلك أن هذا الشرط غير وارد في الأمر الإداري 14/06.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 6***  84 نعترف بأن إدارة مشتريات الاتحاد تنشر بانتظام جميع إشعارات منح العقود على بوابة الأمم المتحدة العالمية للمشتريات (UNGM)، ولكننا، سعياً إلى تحسين مستوى شفافية عملية المشتريات، نوصي بضرورة أن يقوم الاتحاد بما يلي: **ألف**) إبلاغ جميع مقدمي العطاءات فرداً فرداً فور إقرار عملية المشتريات أو إلغائها؛ **باء**) عند الطلب، تنظيم إحاطة إعلامية مع مقدمي العطاءات غير الموفقين/المستبعدين الذين شاركوا في عملية المشتريات، من أجل منحهم إمكانية التنافس بشكل أفضل في المناقصات المستقبلية؛ **جيم**) إبلاغ الباعة غير المتوفقين خلال الإحاطة الإعلامية بأسباب عدم اختيار عطاءاتهم. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  دأب الاتحاد على توجيه رسائل تأسف (رسائل إلكترونية فيما يتعلق بالعطاءات التي تقل عن 50 000 فرنك سويسري) إلى جميع الباعة غير المتوفقين لإبلاغهم بعدم اختيار عطاءاتهم. وتدعو وثيقة تقديم العطاء الباعة إلى التماس معلومات بشأن تقييم عطاءاتهم. ويقبل الاتحاد التوصية الداعية أيضاً إلى إبلاغ الباعة في رسالة التأسف بأن بإمكانهم طلب معلومات عن تقييم عطاءاتهم وأن من الواجب إدراج ذلك في دليل المشتريات الجديد. |

85 علاوةً على ذلك، وجدنا في بعض ملفات المشتريات بأن الدعوة إلى تقديم عطاءات لم تأخذ في الاعتبار معايير "التوفق/عدم التوفق" (أو الامتثال/عدم الامتثال) التي ينبغي أن يستوفيها الباعة خلال التقييم التقني لعطاءاتهم، من أجل استبعادهم من عملية المشتريات أو اعتبارهم ممتثلين تقنياً للتقييم التجاري. ولاحظنا أيضاً أن هذا الشرط غير وارد في الأمر الإداري 14/06.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 7***  86 نوصي بأن يضمن الاتحاد تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق (أو الامتثال/عدم الامتثال) بشكل واضح ومتسق في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات. |

|  |
| --- |
| **تعليقات من الأمين العام:**  دأب الاتحاد على تطبيق معايير التوفق/عدم التوفق بشكل واضح في جميع الدعوات إلى تقديم عطاءات، وتحدد هذه المعايير قبل إصدار هذه الدعوات. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. |

### *تعزيز دور لجنة التقييم*

87 وفقاً لأفضل ممارسات الأمم المتحدة، تكمن مهمة فريق التقييم في ضمان أن يستوفي الموردون وعطاءاتهم الشروط الواردة في وثائق الالتماس وتقييم العروض وفقاً لمعايير التقييم المحددة مسبقاً.

88 إضافةً إلى ذلك، وجدنا أن قواعد المشتريات الخاصة بالاتحاد لا تأخذ في الاعتبار أن تقارير التقييم ينبغي أن تلخّص النقاط التقنية والتجارية التي منحتها لجنة التقييم، وذلك بهدف الحصول على تنصيف واضح للعطاء الموصى به للعقد وفقاً للمعايير المحددة في ملف المناقصة.

89 فعلى سبيل المثال، وجدنا في واحد من ملفات المشتريات التي راجعناها أن أحد العطاءات الواردة ضمن المهلة الزمنية المحددة لم يكتمل تماماً. وأُرسل الجزء الناقص من العطاء في وقت متأخر ولم يُرفض المقترح على الرغم من أن طلب تقديم مقترحات ينص على أنه "لا يُنظر في أيّ مقترح يرد بعد فوات الموعد المشار إليه أعلاه".

90 وطبقت لجنة التقييم خلال التقييم التقني معايير ومقاييس مختلفة تماماً عن تلك التي حُددت مسبقاً في طلب تقديم مقترحات. وبالإضافة إلى ذلك لم تلخّص لجنة التقييم النقاط التي مُنحت للعطاءات بعد التقييم التقني والتجاري على النحو المتوخى في طلب تقديم مقترحات، ومُنح العقد للبائع الذي قدم أدنى سعر.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 8***  91 سعياً إلى تنفيذ عملية المشتريات بطريقة عادلة وشفافة ومراعاةً لمبدأ أفضل قيمة مقابل المال المدفوع، نوصي بالتالي: **ألف**) ينبغي للجنة التقييم أن تطبق خلال عملية التقييم معايير وطريقة التقييم على النحو المحدد مسبقاً في وثيقة الالتماس/ملف المناقصة. ونرى، إضافةً إلى ذلك، أن المعيار المنصوص عليه في طلب تقديم مقترحات والذي يفيد بأن "توفر مقدمي العطاءات في منتصف نوفمبر (2012) سيكون معياراً هاماً للاختيار" غير ملائم لأن بإمكانه تقييد المنافسة من خلال الحد من مشاركة الباعة الآخرين في عملية المشتريات (في الواقع، لم يكن العقد في المشتريات المراجَعة موقعاً سوى في فبراير 2013)؛ **باء**) ينبغي للجنة التقييم أن تعد تقارير تقييم واضحة تلخص النقاط التقنية والتجارية المقدمة في العطاءات من أجل الحصول على تصنيف واضح للعطاء الموصى به للعقد وفقاً للمعايير المحددة في ملف المناقصة؛ **جيم**) في حالة وجود استثناءات من مبدأ الرفض التلقائي للعروض الواردة في وقت متأخر، ينبغي أن يحدد الأمر الإداري بوضوح الحالات التي تنطبق فيها هذه الاستثناءات. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  دأب الاتحاد على تحديد معايير التقييم ومنهجيته قبل إصدار أي مناقصة وأن تعرض تقارير التقييم الناتجة عن ذلك بوضوح النقاط الممنوحة لكل مقدم عطاء والتصنيف الذي حصل عليه. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. |

### *تعزيز التقييم التقني الإلزامي*

92 وجدنا في عينتنا المحدودة أن طلب تقديم مقترحات (RFP) لم ترد فيه شروط (أو نقاط) إلزامية أو دنيا ينبغي للباعة الحصول عليها خلال التقييم التقني للعطاء، من أجل استبعادهم من عملية المشتريات أو اعتبارهم ممتثلين تقنياً للتقييم التجاري.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 9***  93 نوصي فيما يتعلق بطلب تقديم مقترحات، على النحو المتوخى في أفضل ممارسات الأمم المتحدة، بألاّ يُنظر سوى في المقترحات التي تفي بالشروط (أو النقاط) الإلزامية والدنيا لأغراض التقييم التجاري وألاّ تقيَّم العطاءات التجارية المقدمة من الباعة الذين يعتبَرون غير ممتثلين تقنياً لمواصفات المناقصة. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  دأب الاتحاد على عدم تقييم سوى المقترحات التجارية التي يقدمها الباعة الممتثلون تقنياً. ويجب إدراج هذه الممارسة في دليل المشتريات الجديد. |

### *الإفصاح عن الميزانية المتاحة لتقديم إرشادات بشأن العروض*

94 دعا طلب تقديم مقترحات في إحدى المشتريات المراجَعة إلى مراعاة أن الميزانية التي خصصها الاتحاد للمشروع متواضعة (45 000 فرنك سويسري). ولم يبلّغ الباعة بهذه الميزانية.

95 واستند تقييم الاتحاد للمقترح إلى معيار أفضل قيمة مقابل المال المدفوع: المعايير التقنية (30 نقطة)، المعايير التجارية والإدارية (70 نقطة).

96 وخلال عملية التقييم، استُبعدت تلقائياً جميع العطاءات التي حصلت على الميزانية المخصصة للمشروع أعلاه. ومُنح العقد إلى البائع الوحيد الذي سعراً في حدود الميزانية.

|  |
| --- |
| **الاقتراح رقم 3**  97 سعياً إلى زيادة المنافسة وتفادي الاستبعاد التلقائي للباعة، نقترح أن يقوم الاتحاد، عندما يقرر الشروع في عملية مشتريات تخصص موارد محدودة لشراء سلع أو خدمات، بالإفصاح عن الميزانية القصوى المتاحة، عند الاقتضاء. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يوافق الاتحاد على هذا الاقتراح وسيفصح عن الميزانية القصوى، عند الاقتضاء. |

### *مراقبة أداء الباعة*

98 اكتشفنا خلال مراجعتنا أن قواعد المشتريات الخاصة بالاتحاد لم تشمل تقييماً لأداء تنفيذ الباعة للعقد.

99 وقام مراجع الحسابات الداخلي في تقريره SG-SGO/IA17-02 "*بتحديد ما إذا كان أداء الموردين قد قُيّم رسمياً قبل تجديد العقد ولكنه لم يتمكن من الحصول على أدلة تثبت إجراء هذا التقييم. ومن شأن تقييم المتعاقدين، حتى فيما يتعلق بالعقود غير القابلة للتجديد/للتمديد، عادةً أن يساعد الإدارة على معرفة ما إذا كانت الموارد المخصصة لعقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد استُخدمت بطريقة فعّالة واقتصادية*".

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 10***  100 نشاطر مراجع الحسابات الداخلي الرأي ونوصي بتحديد تقييم لأداء البائع بهدف رصد أداءه وقياس الإنجازات الفعلية للعقد من حيث الجودة والتسليم ودقة التوقيت ومراقبة التكاليف والتقيد بالاختصاصات أو كراسة الشروط، وكذلك جميع مؤشرات الأداء الأخرى المحددة في العقد. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يقبل الاتحاد هذه التوصية. ويجب إدراج سياسة بشأن إدارة أداء الباعة في دليل المشتريات الجديد. |

### *إدخال إعلان بشأن عدم تضارب المصالح في عملية المشتريات في الاتحاد وعدم وجود سياسة بشأن أخلاقيات المشتريات وبشأن الغش والفساد*

101 وجدنا خلال مراجعتنا أن قواعد المشتريات الخاصة بالاتحاد لا تنص على إعلان عدم تضارب المصالح الذي يتعين على الموظفين المشاركين في عملية المشتريات تقديمه كل مرة.

102 علاوةً على ذلك، اكتشفنا عدم وجود أي إجراءات لتحديد الجهة المسؤولة عن التحقق من عدم وجود تضارب للمصالح والمخول إليها سلطة التحقيق في موثوقية ذلك.

103 واكتشفنا خلال مراجعتنا عدم وجود سياسة مكتوبة بشأن أخلاقيات المشتريات والممارسات المتعلقة بالغش والفساد لجميع الموظفين المشاركين في عملية المشتريات.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 11***  104 نقترح على الإدارة أن تعتمد سياسة بشأن أخلاقيات المشتريات والممارسات المتعلقة بالغش والفساد وأن تقدم تعريفاً لمصطلح "تضارب المصالح" في الاتحاد. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يقبل الاتحاد هذه التوصية وسيعدّ سياسة من هذا القبيل بغرض اعتمادها. |

## إطار الأخلاقيات

105 استُحدث منصب مسؤول الأخلاقيات بموجب القرار 1308 الذي وافق عليه المجلس (C09/121، الفقرة 21.3) في ديسمبر 2009. وفي عام 2016 (1 نوفمبر)، شُغل منصب مسؤول الأخلاقيات الذي كان شاغراً منذ عام 2013.

106 ونظراً إلى أن المنصب ظل شاغراً لمدة طويلة (انظر أيضاً التوصية رقم 4/2014 للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة، التي تنص على أن "*اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة توصي بأن يولي الاتحاد أولوية قصوى لتعيين مسؤول أخلاقيات"*)، فإن من المناسب إجراء استعراض للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني من أجل النظر في التحديثات والتحسينات المحتملة. ويعكف مكتب الأخلاقيات على إجراء هذا الاستعراض بالتشاور مع المكاتب الأخرى ذات الصلة.

|  |
| --- |
| ***التوصية رقم 12***  107 يُعكف حالياً من خلال مكتب الأخلاقيات على إجراء استعراض شامل للأحكام المتعلقة بالأخلاقيات في الإطار القانوني. وإلى جانب هذا الاستعراض، نوصي بأن تقوم الإدارة بتحديث وتعزيز الأحكام القانونية المتعلقة بمسائل الأخلاقيات والامتثال التام لها، لا سيما في المجالات الرئيسية من قبيل المشتريات وتوظيف الموارد البشرية (انظر أيضاً التوصية رقم 11). وينبغي الاسترشاد في ذلك بالرجوع إلى أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة، حسبما تقتضيه احتياجات الاتحاد وظروفه المحددة. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يقبل الاتحاد هذه التوصية التي تتوافق مع استراتيجية الأخلاقيات العامة التي يتبعها كل من الإدارة ومكتب الأخلاقيات. |

## المنشورات

108 بلغ مجموع الإيرادات المتأتية من مبيعات المنشورات و"المبيعات الأخرى" 19 مليون فرنك سويسري بتسجيل زيادة بالمقارنة مع العام الماضي (16,7 مليون فرنك سويسري)، وتجاوزت هذه الإيرادات الميزانية (18,5 مليون فرنك سويسري) بمقدار 0,5 مليون فرنك سويسري. وتأتى نصف الإيرادات تقريباً من منشورات "محطات السفن".

109 لاحظنا في العام الماضي انخفاضاً في المنشورات الورقية، وفي المقابل زيادة في مبيعات المنشورات الرقمية: لم تؤكَّد هذه الاتجاهات في عام 2016 حيث سجلت زيادة كبيرة في مبيعات النسخ الورقية للطبعات الجديدة من المنشورين "MMM" و"لوائح الراديو".

110 نتيجةً لذلك، تؤثر هذه الزيادة في الإيرادات المتعلقة بمبيعات النسخ الورقية على تكلفة المنشورات الصادرة لأن إصدار النسخ الورقية ، كما ذكرت الإدارة، أعلى تكلفةً بالمقارنة مع الأقراص المدمجة CD/DVD ROM.

|  |
| --- |
| ***الاقتراح رقم 4***  111 بهدف الحد من تكاليف المنشورات وفي الوقت نفسه زيادة الإيرادات المتأتية من مصدر التمويل هذا، نقترح بالتالي بذل مزيد من الجهود من أجل زيادة النسبة المئوية للمنشورات بأنساق رقمية من المبيعات. |

|  |
| --- |
| ***تعليقات من الأمين العام:***  يوافق الاتحاد على الاقتراح ويؤكد السعي نحو تحقيق هذا الهدف من أجل الحد من التكاليف غير الضرورية. |

## مباني مقر الاتحاد

112 قدم الرئيس في عام 2016 التقرير النهائي لفريق العمل التابع للمجلس والمعني "بالخيارات المتاحة بشأن مباني مقر الاتحاد في الأجل الطويل". وخلص هذا التقرير إلى أن خيار "الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى واحدٍ يوفر أيضاً الإمكانيات الوظيفية الضرورية التي يوفرها مبنى البرج" هو الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة، مع افتراض بيع موفق لمبنى البرج.

113 ووافق مجلس الاتحاد في دورته لعام 2016، بموجب المقرر 588 الصادر في 10 يونيو 2016، على استنتاج فريق العمل ووثيقة المعلومات ذات الصلة التي أعدها الأمين العام.

114 وحصل الاتحاد على الدفعة الأولى من القرض من مؤسسة مباني المنظمات الدولية، بمقدار 12 مليون فرنك سويسري، لاستخدامها في الفترة 2019-2017.

115 وعُين فريق استشاري وأُعلن أيضاً في الموقع [www.simap.ch](http://www.simap.ch) عن المسابقة المعمارية بشأن تصميم مبنى جديد للمقر التي ستنتهي يوم 19 يونيو 2017.

116 وسوف نراقب أي خطوات أخرى في هذه العملية المعقدة الجارية.

# بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

117 لا يمثل الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب، وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

# جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

118 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

119 وفي عام 2016 أبلغ الاتحاد عن تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 0,7+ مليون فرنك سويسري، وهو رقم إيجابي ولكنه أقل من القيمة المسجلة في عام 2015 التي بلغت قيمتها الإجمالية 1,7+ مليون فرنك سويسري. وأبلغ أيضاً عن تدفق نقدي سلب‍ي من الأنشطة المالية (1,5- مليون فرنك سويسري)، يتمثل بسداد قرض مؤسسة FIPOI. ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (45,6 مليون فرنك سويسري) اختلافاً إيجابياً كبيراً مقارنةً بعام 2015 حيث بلغت قيمته 26,8- مليون فرنك سويسري بسبب انخفاض الاستثمارات بشكل رئيسي.

120 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يعادلها ارتفاعاً يبلغ 52,9 مليون فرنك سويسري في عام 2016. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من التدفق النقدي وتأكيده.

# مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2016

121 أعدّ الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2016" بما يمتثل للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما ينص المعيار على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

122 ويتضمن الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 25 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

# صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

123 تم الإبلاغ عن ثلاثة صناديق في الملحق باء2 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد وهي: *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,3 ملايين فرنك سويسري، دون اختلافات كبيرة عن عام 2015)، و*"صندوق معاشات التقاعد"* (بدون أصول إجمالية في 2016، كانت تبلغ 1,5 مليون فرنك سويسري في 2015)، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,3 مليون فرنك سويسري، كانت تبلغ 0,2 مليون فرنك سويسري في 2015).

124 وفيما يخص *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* سُجل اعتماد إكتواري يبلغ 54 000 فرنك سويسري تحت البند  *"مزايا الموظفين"*، تماشياً مع التقييم الإكتواري الذي أجري في عام 2010. وفي 2015، تبعاً لنفس الاعتماد لهذا الصندوق، سُجل اعتماد يبلغ 36 000 فرنك سويسري من أجل "صندوق معاشات التقاعد".

125 وكما جاء في الملاحظة 2 من تقرير الإدارة المالية، فإن هذه الصناديق *"هي مجموعة الصناديق التي تضمن المعاشات التقاعدية للموظفين العاملين قبل 1 يناير 1960، وهو تاريخ انضمام الاتحاد إلى صندوق المعاشات المشترك لموظفي الأمم المتحدة. وفي 2016، غطى الصندوق الاحتياطي والتكميلي 26 معاش متقاعد و25 معاش أرمل؛ وقدم صندوق المساعدة المخصص لمساعدة الموظفين والمتقاعدين الذين يعانون من ظروف مالية عسيرة"*.

126 ووفقاً للمقرر 596 (الوثيقة C16/141 المؤرخة 7 يونيو 2016)، أُغلق "صندوق معاشات التقاعد" في 2016، وتم تحويل الأموال المتبقية على النحو التالي: 100 000 فرنك سويسري إلى "صندوق المساعدة" و1 146 000 فرنك سويسري إلى الصندوق CMIP.

# برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية

127 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على *"أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد"*.

128 وفي الملحق باء3 لتقرير الإدارة المالية يرد مشروعان يتعلقان حالياً بنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووردت مشاريع الصناديق الاستئمانية في الملحق باء4 لتقرير الإدارة المالية. وتموَّل هذه الصناديق جزئياً عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتمول المشاريع الأخرى بمساهمات محددة (تعرض في الملحق باء5) وتنظم بموجب اتفاقات مبرمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق باء6 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

129 ازدادت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع إلى 7,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016 بعد أن كانت قيمتها  6,4 مليون فرنك سويسري في عام 2015. ومن ناحية أخرى، انخفضت الأموال الخارجية المخصصة للمشاريع إلى 23,6 مليون فرنك سويسري في عام 2016 بعد أن كانت تبلغ 28,7 مليون فرنك سويسري في عام 2015.

130 وازدادت معظم الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع بفضل تحويل مبالغ مالية من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وازدادت الأموال الخارجية التي ما زالت بانتظار التخصيص، في عام 2016، إلى 3,8 مليون فرنك سويسري (وكانت تبلغ 2,9 مليون فرنك سويسري في عام 2015).

# وحدة المراجعة الداخلية (IAU)

131 يبحث هذا الجزء من تقريرنا بإيجاز العلاقة بين المراجع الخارجي ووحدة المراجعة الداخلية.

132 وفي تقريرنا للعام الماضي، اعتبرنا أن جميع التوصيات والاقتراحات المتصلة بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية الذي قمنا به في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2013 مغلقة.

133 ونعترف بالتعاون الذي أبداه موظفو وحدة المراجعة الداخلية المكلّفون أيضاً بتوفير الدعم اللوجيتسي للمراجع الخارجي. وتقوم وحدة المراجعة الداخلية بإطلاع المراجع الخارجي على تقارير المراجعة وخطط المراجعة الخاصة بها.

134 ونواصل مراقبة نشاط وحدة المراجعة الداخلية حسبما تقتضيه أفضل الممارسات.

# متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

135 يجمع الملحق I جميع التوصيات والاقتراحات السابقة التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويجمع الملحق II جميع التوصيات الصادرة عن سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري، والتعليقات الواردة من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر الملحق III متابعة جميع الاقتراحات.

136 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

# الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

|  | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العام حتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 1/2015** | ***ضرورة تعزيز دقة سجل الأصول***  نوصي بهذا الصدد أن تبادر الإدارة إلى زيادة جهودها لتحديد الأصول الثابتة الموجودة في الاتحاد وتسميتها وتحديد قيمتها، للحصول على سجل أدق للأصول، من خلال إجراءات وعمليات تحفز التنسيق بين الإدارات المختلفة. | ستواصل الأمانة الجهود التي تبذلها بالفعل لضمان تسجيل جميع الأصول في قواعد البيانات ذات الصلة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أجريت تحسينات من خلال التعاون الوثيق بين الدوائر المختلفة من حيث اتساق البيانات في وحدتي SAP المعدّتين لمحاسبة الأصول وإدارة المعدات في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أمر إداري بشأن جرد معدات الاتحاد وحفظها. | مستمر |
| **التوصية 2/2015** | ***ضرورة مراجعة معاملات الاستهلاك***  نوصي بهذا الصدد بأن تراجع الإدارة عمر الفئات المختلفة والاستهلاك الذي تتعرض له، بناءً على ممارسات الأمم المتحدة. وفيما يخص الفئات المحدثة، سيتوجب تعديل صافي القيم الدفترية المتبقية الخاصة بها. | ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أُجريت دراسة بشأن العمر النافع فيما يتعلق بالمنظمات الدولية الأخرى التي يوجد مقرها في جنيف. ويجري النظر في التغيير المحتمل في بعض أعمار الفئات، وقرار تنفيذ هذه التوصية مرتبط ببناء المبنى الجديد للاتحاد. | مستمر |
| **التوصية 3/2015** | ***ضرورة التقدم في تنفيذ "إدارة الأصول الثابتة"***  نعتبر أنه ينبغي تحسين إطار إدارة الأصول، وبالتالي، نوصي الإدارة بما يلي: ’1‘النظر في جدوى تقييم وضع الأصول ومستوى استخدامها؛ و’2‘ رصد تقادم البنود بانتظام لأغراض منها تقييم دقة سجل الأصول؛ و’3‘ تطبيق هذه العمليات والإجراءات على جميع دوائر الاتحاد ومكاتبه الإقليمية. | ستواصل الأمانة تحليل هذه التوصية وآثارها المحتملة وستقدم تقريراً بشأن النتائج والاستنتاجات إلى المراجع الخارجي. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أجريت دراسة مفصلة في 2016 بشأن مستوى استخدام الأصول التي تقع تحت مسؤولية موظفي الاتحاد، مما جعل من الممكن تحديد المعدات المتقادمة بشكل كبير بغية تحديث سجلات المحاسبة. ويجري إعداد إجراءات جديدة لإدارة المعدات وحمايتها في المقر والمكاتب الإقليمية. | مستمر |
| **التوصية 4/2015** | نظراً إلى الغرض المنشود من التقييم المنصوص عليه في المعيار IPSAS 25 وإلى التوجهات المحددة في الفقرات 92 إلى 94 من هذا المعيار، نوصي بأن تطلب الإدارة من الفريق المعني بالدراسة الإكتوارية، في السنوات القادمة، استخدام معدل خصم يساوي عائدات السندات الحكومية السويسرية الطويلة الأجل***.*** | تحيط الإدارة علماً بهذه التوصية وستناقش المسألة مع الفريق المعيّن لإجراء الدراسة الإكتوارية بغية تحديد الطريقة الأنسب، مع أخذ أفضل الممارسات في منظمات الأمم المتحدة بعين الاعتبار. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  تم اختيار خبير إكتواري تبعاً لدعوة إلى تقديم العطاءات. ونوقش هذا الموضوع معه أخذاً بعين الاعتبار التوصية التي أعدها فريق العمل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وقدمها إلى الجمعية العامة في ديسمبر. وتستند هذه التوصية إلى عمل فريق المهام المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتابع للأمم المتحدة، الذي اتفق، من حيث المبدأ، على أن يُحدد في كل سنة منحنى العائدات لثلاث سنوات من أجل سندات الشركات عالية القيمة لكل من العملات الثلاث التي تُدفع بها، في أغلب الأحيان، مزايا التأمين الصحي وهي: الدولار الأمريكي واليورو والفرنك السويسري. | مستمر |
| **التوصية 5/2015** | نقرّ بأن الإدارة تزوّد المجلس والأعضاء، بطريقة شفافة، بمعلومات عن الحضور الإقليمي في إطار وثائق وتقارير عدة. ولكننا نوصي، من أجل الوفاء بشكل أفضل بمتطلبات القرار 25 وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بتضمين تقرير الإدارة المالية معلومات عن القطاعات بشأن الحضور الإقليمي تورد تفاصيل عن الاعتمادات المخصصة للمكاتب الإقليمية وعن نفقاتها الفعلية. | وستؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار في إطار إعداد تقرير الإدارة المالية لعام 2016 الذي سيقدم إلى المجلس في دورته لعام 2017. أُدرجت في تقرير الإدارة المالية لعام 2017 ملاحظة محددة عن الحضور الإقليمي بالإضافة إلى جدول مالي. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**  أُدرجت في تقرير الإدارة المالية لعام 2016 ملاحظة محددة عن الحضور الإقليمي بالإضافة إلى جدول مالي. | مغلق |
| **التوصية 2/2014** | نوصي الإدارة بالبدء في طرح مناقصة لاختيار خبير إكتواري لإجراء التقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25. | يتم الآن وسيتم الالتزام بقواعد المشتريات بدقة عند اللجوء إلى طرح المناقصة الخاصة بالتقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25. | إن الاتحاد مرتبط بعقد حتى نهاية عام 2015.  وسيتم وفقاً لقواعد المشتريات والنظم السارية نشر دعوة لتقديم العروض في بداية عام 2016.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ستُستهلّ في بداية مارس المناقشات بين دائرة إدارة الموارد البشرية ودائرة إدارة الموارد المالية لتحديد متطلبات الاتحاد، ويُفترض أن تُنشر الدعوة لتقديم العروض في نهاية أبريل.  **التحديثات حتى نهاية فبراير 2016:** في مارس 2016، ستقوم دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) بالتعاون مع دائرة إدارة الموارد البشرية (HRMD) بتحديد المتطلبات المتعلقة بإجراء دراسة إكتوارية عالمية للمعيار IPSAS 25 ومن المقرر أن تنشر الدعوة ذات الصلة لتقديم العروض في نهاية أبريل 2016.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** تم اختيار خبير إكتواري جديد لأداء التقييمات المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 وأُدرجت نتيجة الدراسة في تقرير الإدارة المالية لعام 2016. | مغلق |
| **التوصية 3/2014** | نوصي الإدارة بإجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض السلامة المالية للاتحاد للخطر على المدى الطويل من جراء احتياطات خطة التأمين الصحي. بيد أنه بالنظر إلى أن الانتقال إلى النظام الجديد لا يزال جارياً، يتعين إجراء هذه الدراسة بعد الانفصال عن الصندوق SHIF وبعد توفر بيانات كافية في إطار الخطة CMIP، وليس قبل نهاية عام 2016 بأي حال. وتحل هذه التوصية محل التوصيتين السابقتين رقم 6/2012 ورقم 3/2013، اللتين تعتبران مغلقتين. | يُحاط علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة إكتوارية كاملة وفقاً للتوصية. | عملاً بالتوصية، ستُجرى دراسة إكتوارية كاملة في نهاية عام 2016 بناءً على البيانات والنتائج التي ستتمخض عنها خطة التأمين الطبي الجماعي (CMIP).  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ستدرج متطلبات هذه الدراسة في الدراسة الإكتوارية الرئيسية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25 (التوصية (2/2014.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** تم اختيار خبراء إكتواريين جدد لأداء دراسة إكتوارية كاملة لخطة التأمين الصحي. وسيُعلن عن نتيجة الدراسة الكاملة في منتصف 2017. | مستمر |
| **التوصية 4/2014** | نظراً إلى الحاجة إلى تدابير علاجية، يمكن للمجلس النظر في هذه الأدوات: ونوصي الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وفي الأجل الطويل. | يعد تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول فضلاً عن الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، الشاغل الرئيسي للاتحاد ويجري رصده بدقة. وهذه الأدوات المذكورة أعلاه، أُخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى عند تخطيط الانتقال إلى الخطة CMIP وعند إعداد ميزانية فترة السنتين 2015-2014 والخطة المالية للفترة 2019-2016، فضلاً عن ميزانية فترة السنتين 2017-2016، التي ستعرض على المجلس أثناء دورته لعام 2015. والمراقبة المستمرة لنتائج الخطة CMIP مع التواصل الاستباقي المنتظم مع جميع أصحاب المصلحة وإدخال التعديلات المقترحة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، من شأن كل ذلك أن يمكن من التمويل على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. | تتابع الإدارة هذه التوصية وتراقب بعناية الأدوات المختلفة لضمان السلامة المالية للاتحاد.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا تزال الإدارة تراقب الأدوات بعناية وستقوم باستعراضها وتعديلها استناداً إلى نتائج الدراسة الإكتوارية العالمية التي أُجريت في نهاية 2016. وتقدم إدارة الاتحاد في كل سنة التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI). وسيواصل الاتحاد التركيز على الحد من التكاليف مع مورّد الخدمة وقد اقترح زيادة في النسبة المئوية لمساهمات الأعضاء في الخطة CMIP ومساهمات الاتحاد في ميزانية 2017-2016، من أجل ضمان تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. | مستمر |
| **التوصية 3/2012** | ***"الحق في المساحة"***  بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "الحق في المساحة" الذي منحته دولة جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة.  قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس. وسيقوم فريق العمل بدعم من الأمانة العامة بدراسة حالة مباني مقر الات‍حاد، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُدِّمت حتى الآن وأي مقترحات أخرى من الدول الأعضاء، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس في 28 يناير 2015.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** ما زال فريق العمل التابع للمجلس يعمل على الخيارات المطروحة لمباني مقر الاتحاد على المدى الطويل. وعُقد اجتماع ثان في 28 سبتمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** قرر المجلس بموجب مقرره 588، الاستعاضة عن مبنى فارامبيه بمبنى جديد من شأنه أن يشمل أيضاً مكاتب ومرافق مبنى البرج وأن يكمّل مبنى مونبريان. وفي هذا السياق، سيتعين إعادة التفاوض مع السلطات السويسرية بشأن "الحق في المساحة" الذي يتمتع به الاتحاد حتى 2079 بالنسبة إلى جميع مبانيه. ومع ذلك، حصل الاتحاد بالفعل على ضمانات من السلطات السويسرية تفيد بأن الشروط الممنوحة حالياً للاتحاد لا يمكن أن تُخفف وأن الموعد النهائي المحدد في عام 2079 لن يُناقش بأي حال من الأحوال. وسيُنشأ في أوائل 2017 فريق عمل يتألف من ممثلين عن الاتحاد وكانتون جنيف (صاحب الأرض) والاتحاد السويسري ومؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) لكي يناقش مسألة "الحق في المساحة" على وجه التحديد. | مستمر |
| **التوصية 4/2012** | ***تدوين الأصول في السجل***  […] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لن يعثر عليه أثناء عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.  **في نهاية عام 2014** انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** سيُعرف مستوى تحديد الأصول التي لم يُعثر عليها عند استكمال مخزونات الجرد الفعلي في 31 ديسمبر 2015.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** شهد وضع الأصول المستردة في 31 ديسمبر 2016 تحسّناً بالمقارنة مع 2014 والسنوات السابقة. وبُذلت الجهود ذاتها خلال 2016. وعلى سبيل المقارنة، بلغت قيمة الأصول التي لم يُعثر عليها في 31 ديسمبر 2012، مقدار 392 744 فرنكاً سويسرياً بالمقارنة مع 22 024 فرنكاً سويسرياً في 31 ديسمبر 2016. | مستمر |
| **التوصية 10/2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***  رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يُسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين في نقطة النفاذ إلى الخدمات بالنسبة إلى إدارة الموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل 2013.  ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2015:** تم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء هذه الأداة. ونظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية هو الآن قيد التشغيل.  وتتركز المرحلة التالية من الممارسة المتعلقة بأعمال HRAD (خدمة E&B) بصورة رئيسية في الاتجاهين التاليين:  (1 تخفيض مواقع الخزن السابقة (الخزائن والأدلة المحوسبة) لإعادة توجيه تدفقات وثائق المحفوظات إلى نظام الملفات الإلكترونية.  (2 تخفيض عدد الوثائق الورقية بواسطة طرائق العمل المعدلة (التكرار، التراكب، الطباعة غير الضرورية، إلخ...). وسوف يكون هناك دائماً وثائق ورقية لأن الوثائق الأصلية الموقعة يجب أن تحفظ لأسباب قانونية ولتأكيد دقة المعلومات المسجلة في برمجية SAP‑ERP\_HCM.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** إن الرقمنة جارية. وتقوم دائرة إدارة الموارد البشرية بعملية استعراض أساسية لجميع إجراءاتها وتدفق وثائقها بغية إنشاء هيكل إلكتروني لإدارة المعلومات يكون مركزياً ومنظماً وآمناً، من أجل دعم تقديم الخدمات الخاصة بالموارد البشرية.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017:** لا يزال المشروع جارياً. ويعمل موظف واحد من دائرة إدارة الموارد البشرية على هذا المشروع كما هو متوقع. | مستمر |

# الملحق II - متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري

| **التقرير** | **التوصية التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد فيما يتعلق بتقرير المراجع السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها إدارة الاتحاد بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية 2/2008**  **التوصية 3/2009** | تعتبر المعاملات التي تجري يدوياً خارج بيئة برمجية نقطة النفاذ إلى الخدمة SAP مصدراً للأخطاء والخلل وينشأ عنها مهام إضافية قد لا تظهر في توصيف الوظائف بالنسبة إلى الموظفين المعنيين. وهذه المهام، والتي تجري دون أي سند حقيقي تؤدي إلى تأخيرات.  أدعو الاتحاد ثانيةً إلى القيام بأسرع ما يمكن بإدراج نظام مراقبة الميزانية (BCS) لإدارة المشاريع ضمن البرمجية SAP.  وبناءً عليه أدعو الاتحاد إلى:  - اتخاذ قرار بشأن إمكانية إدراج جميع المشاريع التي لم تقفل تشغيلياً ومالياً ضمن وحدة إدارة المنح (GM) للتمكين من حساب الفوائد على الاستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع وتوزيعها بصورة سليمة.  - تحديد العمليات الرئيسية للتعاون التقني وتوزيع المسؤوليات المقابلة.  - تنفيذ إجراءات التدريب اللازمة من أجل استعمال البيئة الجديدة للبرمجية SAP بكفاءة في مجال التعاون التقني. | ترتبط التوصيتان 1/2008 و2/2009 ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. وفي عام 2011 أجرت دائرة إدارة الموارد المالية ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ودائرة خدمات المعلومات، بدعم من المكاتب الاستشارية، دراسة بشأن ما إذا كان يتعين إدخال نظام محاسبي آخر بالدولار الأمريكي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التدريب على الوحدة الخاصة بإدارة المنح ينبغي الارتقاء به للاستفادة القصوى من خصائص هذه الوحدة.  ولقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالتسيير الإداري للمشاريع. وقد تم إقفال جميع المشاريع التي لم يتخذ أي إجراء بشأنها لعدة سنوات وتم وضع أي مبالغ متبقية في حساب معلق (لإعادتها إلى الجهات المانحة أو استخدامها في مشروعات أخرى وما إلى ذلك). وتم الاتصال بالجهات المانحة لتقرير الاستخدام المناسب لهذه المبالغ فيما بعد.  وفيما يتعلق بنظام إدارة المنح في البرمجية SAP، أجريت دراسة أو تحليل للثغرات في عام 2011 لتحديد متطلبات التطوير التي من شأنها أن تسمح باستخدام النظام على الوجه الأمثل وبصورة متوائمة. | نفذ الاتحاد إدارة المنح (GM) ضمن SAP في يناير 2010 من أجل الإدارة المالية لمشاريع التعاون التقني. وقد استعرضت العمليات المالية ذات الصلة في عام 2011 وهي الآن في طور الاستمثال كما يعاد تدريب المستعملين. | ما زالت هذه العملية قيد التنفيذ بسبب القيود المفروضة على الميزانية.  **التحديثات حتى نهاية يناير 2016:** بسبب القيود المفروضة على ميزانية مكتب تنمية الاتصالات، أرجئ العمل الرامي إلى الاستفادة من هذه العملية على الوجه الأمثل.  **التحديثات حتى نهاية مارس 2017**: أُعيد تقييم وضع نظام إدارة المنح خلال عام 2016. وفي هذه المناسبة، تم تحديد مجالات التحسين وتقرر وضع خطة عمل لضمان التنفيذ السليم لهذه التحسينات في الوحدة SAP‑GM. وأخذاً بعين الاعتبار أن جميع مشاريع الاتحاد أُدخلت الآن في الوحدة SAP‑GM وأن جميع الوظائف الضرورية بدأ العمل بها وتفعيلها، يُقترح اعتبار أن هذه التوصية نُفذت وبالتالي ينبغي إغلاقها. | مغلق |

# الملحق III - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه إدارة الاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح 1/2015** | ***شطب الأصول***  نقترح أيضاً تحسين إدارة الأصول فيما يتعلق بالبيع والهبات، بوسائل منها على وجه الخصوص تحسين الإجراءات إلى الحد الأمثل من خلال إنشاء لجنة مخصصة مثلاً. وقد يكون أيضاً من المفيد أن يُنظر، بعد إجراء تقييم للتكاليف/المنافع، في إمكانية تبادل الأصول بين الدوائر والمكاتب الميدانية، قبل تقرير شراء بند جديد. | ستنظر الأمانة في جدوى هذا الاقتراح وستدرس عدة خيارات منها إنشاء لجنة داخلية أو تسيير العمل بوسائل إلكترونية أو اتخاذ إجراءات داخلية مماثلة. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: كُرس جزء كبير في 2016 للقيام بعمليات تحقق معمقة من أجل تحديث سجلات المحاسبة والاضطلاع بالإلغاء اللازم وذلك بالتعاون مع دائرة خدمات المعلومات والمستعملين.  وتُبذل جهود كذلك لتشجيع تبادل وإعارة الأصول داخل الدوائر والقطاعات. | مستمر |
| **الاقتراح 2/2015** | ***الاتفاقات المبرمة مع البلدان المضيفة للمكاتب الميدانية***  نقترح بالتالي أن تواصل إدارة الاتحاد استعراضها لاتفاقات البلد المضيف السارية لغرض إضفاء طابع رسمي على "الممارسات المتفق عليها" وتحديد المزايا التي تجنى من هذه الاتفاقات، من أجل تعزيز دور الاتحاد وحماية أصوله. | إن الاقتراح رقم 2 اقتراح مقبول ويجري تطبيقه على أرض الواقع منذ سنوات عدة وسيظل يطبق في المستقبل.  وبالتالي، فقد أبرم في عام 2013 اتفاق محدد لمكتب المنطقة في هندوراس الذي لم يكن يعتمد على أي اتفاق.  وعلى نحو مماثل، ينبغي في المستقبل القريب توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد حالياً على أي اتفاق رسمي)؛ وقد أعطى الطرفان موافقتهما المبدئية على مشروع الاتفاق باستثناء فقرة واحدة لا تزال معلقة بسبب مشاورات داخلية تجرى في حكومة إندونيسيا. وقد يتم أيضاً عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي.  والغرض من المفاوضات الجارية فيما يخص المكاتب الميدانية التي لا تعتمد على اتفاق رسمي مع البلد المضيف هو تقنين الممارسات السائدة بإبرام اتفاق مع البلدان المضيفة المعنية. | **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: تم توقيع اتفاق رسمي لمكتب المنطقة في إندونيسيا (الذي لا يعتمد على أي اتفاق رسمي) في أبريل 2017 بعد 8 سنوات من المفاوضات. وقد يتم عمّا قريب الانتهاء من استعراض اتفاق مع البلد المضيف الساري حالياً للمكتب الإقليمي في بانكوك. وأخيراً، يتم أيضاً التفاوض الآن لإبرام اتفاق مع البلد المضيف لمكتب المنطقة في شيلي. | مستمر |
| **الاقتراح 1/2014** | *الأصول المنخفضة القيمة (LVA)*  نقترح في هذا الصدد أن تنظر الإدارة في مراجعة حد العتبة للأصول المنخفضة القيمة، خاصةً تحديد الفئات المختلفة للبنود واستهلاكها طبقاً لعمرها النافع. | ستتم دراسة هذا الاقتراح من أجل تحليل أثر تحديد عتبات تفاضلية طبقاً لفئة الأصول الثابتة. وجدير بالذكر أن القيمة 15,2 مليون فرنك سويسري تمثل القيمة الإجمالية للأصول المنخفضة القيمة المحسوبة في وحدة الأصول الثابتة منذ تطبيق المعايير IPSAS (بما في ذلك مبلغ لموازنة التنفيذ ما قبل المعايير (IPSAS)). | ما زال تنفيذ هذا الاقتراح قيد التقييم.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: سيُتخذ القرار على أساس نتيجة تأثير المحاسبة الذي يُدرس حالياً. | مستمر |
| **الاقتراح 3/2014** | نقترح على الإدارة، عند الحاجة، أن تحدد مجموعة شاملة من الأدوات والأدوات الفرعية وأن تستخدم الأداة الأهم لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة ومعالجته بشكل فعّال. | تتم حالياً مراقبة خطة التأمين الصحي الجماعي بهدف التمكن في وقت مبكر من تحديد التعديلات التي تضمن تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وقد أُخذت القوى الدافعة المذكورة أعلاه في الاعتبار من أجل تحديد التعديلات ذات الصلة. وسوف يموَّل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة وفقاً للموارد المتاحة الطويلة الأجل مع مراعاة القيود المفروضة على الميزانية. | تأخذ الإدارة بهذا الاقتراح؛ وعند انتهاء الدراسة الإكتوارية الكاملة، سيُنظر في نتائجها من أجل تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بشكل فعّال.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: سيُعلن عن نتائج هذه الدراسة الإكتوارية الكاملة في منتصف 2017. واستناداً إلى نتائج الدراسة، ستُحدد الإدارة الأدوات اللازمة لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بشكل فعّال. | مستمر |
| **الاقتراح 7/2014** | نقترح على الإدارة أن تجري تحليلاً للتداعيات فيما يتعلق بضياع الخبرة ذات الصلة التي يمكن أن تترتب عن التبديل السريع للأشخاص وحالات التقاعد المتوقعة، وتحديد أولويات استراتيجية للاحتياجات المستقبلية من الموظفين في الأجل المتوسط. | أحاطت الإدارة علماً بالاقتراح. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لضمان استخدام هذه القوة العاملة على نحو ملائم وبما يخدم أفضل مصلحة للاتحاد. | أ ) ما زال العمل يجري على الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة (SSA). وستشمل السياسة الجديدة العناصر التالية:  - تعريف منقح لعقود اتفاقات الخدمة الخاصة؛  - تحديد مختلف فئات المهام التي يجوز أن يبرم لها عقد اتفاق خدمة خاصة مع مراعاة حجم الوظائف الأساسية/غير الأساسية، والمهام المرتبطة بالمشروع، والخبرة الرفيعة المستوى اللازمة لإجراء بحوث معينة؛  - استحداث عملية توظيف موحدة على نطاق الاتحاد؛  - وضع جدول للأجور وتحديد نطاقاتها بما يغطي شتى الاحتياجات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن الجداول الزمنية لتنفيذ العمليات؛  - مبادئ توجيهية واضحة بشأن المدة بما في ذلك الأحكام والشروط السارية لتمديد هذه العقود وتجديدها؛  - إعادة تحديد المزايا الاجتماعية المرتبطة بها والمستحقات الأخرى (مثل تكاليف السفر، وبدل الإقامة اليومي للموظفين غير المحليين، إلخ.)؛  - تحديد أداة لتقييم المخرجات.  ب) ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن إبرام العقود الداخلية وعقود اتفاقات الخدمة الخاصة خاضع لإشراف موظفين معينين لهذا الغرض، للمساعدة على الحفاظ على الاستقرار المؤسسي.  **التحديثات حتى نهاية أبريل 2017**: أُعد مشروع وقُدّم للعلم إلى المجلس في دورته لعام 2017، ريثما يُنظر فيه من خلال العملية التشاورية الداخلية العادية. | مستمر |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_